صغيرين في البلماخ ، ثم اصبحا ضابطين ميدانيين في اطار كتيبة المظلات ، التي نفذت معظم الغارات والعمليات الانتقامية ، خلال النصف الأول من الخمسينات بقيادة اريئيل شارون . وخلال خدمة هؤلاء ، وصل الى المراكز القيادية العديد من الضباط الذين ترعرعوا في الجيش ، في سلاح المظلات ، ومن أبرزهم العميد دان شمرون قائد المنطقة الجنوبية ، والعميد موشي ليفي قائد المنطقة الوسطى .

« ان عودة طال لقمة القيادة العاملة في الجيش ، واحتمالاته بان يصبح رئيسا لهيئة الأركان العامة ــ بعد انتهاء فترة خدمة رفائيل ايتان ــ احدثت هزة ارضية في اوساط الجيش ، لأن عودة طال تعني قطع خط البلماخ في القيادة العليا . كما انها تبعد احتمالات احتلال احد الضباط الذين ترعرعوا في الجيش الاسرائيلي ، من دون تبعية للبلماخ او لمجموعة الضباط المسرحين من الجيش البريطاني ، لمنصب رئيس الاركان العامة »[١٦] .

فعودة طال الى الجيش لا تعني فقط قطع خط البلماخ في القيادة العليا ، بقدر ما تعني أيضا عدم ترك الهيمنة على الجيش في يد ضباط مدرسة أريئيل شارون .

المعارضه والتاييد لمشروع طال

بعد ان اقر مشروع اقامة القيادة الميدانية وتعيين العميد يسرائيل طال رئيسا لها ، تفجرت الخلافات ــ كما ذكرنا ــ بين قادة الجيش الاسرائيلي . وقد تركز الخلاف في البداية ، على شكل تساؤلات بالنسبة لمدى فاعلية هذه القيادة . واول هذه التساؤلات . « الا يمس موضوع اقامة قيادة للقوات الميدانية بوحدة المسؤولية في القيادة العليا ، خلال الحرب ؟ اليس هناك خطر من ان تلغي هذه القيادة الجديدة ، بعض الأسلحة وقيادات المناطق ؟ الا تبتلع هذه القيادة ، التي لا تملك اية صلاحيات عملياتية خلال الحرب ، موارد ومصادر ثمينة سواء بالقوى البشرية او الميزانية ؟ »[١٧] .

كما ان بين اعضاء رئاسة الأركان العامة ، ومن الخبراء العسكريين الذين خدموا في الجيش ، من يعارض « صورة الوضع » التي تلزم باحداث تغيير ، واقامة قيادة ميدانية . وهناك تساؤلات اخرى تركزت حول شخصية طال . وهذه التساؤلات تقول ان « طال هو الرجل الذي ادخل الى الجيش الاسرائيلي ، ذلك الفهم الذي تلخص بالتفوق التام للدبابة ، وبالتالي فقد ادى هذا الفهم الذي فشل تماما ، الى عزلة الدبابة في حرب يوم الغفران »[١٨] . اما المؤيدون لمشروع طال ، فيرون بان حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، اثبتت في التحليلات التي اعقبتها بان « المفاهيم الرئيسية للجيش كانت صحيحة ، ولها ما تستند عليه ، من حيث بناء القوات ونقاط التركيز التي نفذت في العديد من الأسلحة . فالعميد طال يسعى الى دمج مختلف العناصر في المعارك البرية ، لذا فانه سيقيم هذه القيادة وسيقودها لاثبات ذلك »[١٩] .

ويجد الرافضون في الدعوة الى الغاء شعبة التدريب ، كما جاء في مشروع القيادة الميدانية ، حجة اخرى لمعارضة المشروع ، فيتسائلون عمن يدرب التشكيلات المحاربة في الجيش ؟ هل عملية التدريب ستكون من صلاحيات هذه القيادة الميدانية ، التي ستسيطر بالضرورة على قيادات المناطق ؟ وماذا سيحدث بالنسبة للاسلحة الاخرى التي لن تشملها قيادة القوات البرية ؟ ويرد المؤيدون على هذه الحجج بالقول « ان التدريب سيكون تحت امرة واشراف القيادة الميدانية (المهنية) ، وهذا التدريب سيتم على ضوء برامج فعالة في الجيش ، وبالضبط